



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

فاروق يونس*: حوار مع خبير محاسبي حول دور المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي

كلمة لابد منها

كان بودي التوسع في بحث النظام المحاسبي الحكومي في العراق والذي كان منذ عام ١٩٢١ والى السنوات القريبة الماضية يتصف بالمركزية، وكان يعتمد بالعمل على ما موجود من قوانين تنظم الاعمال، عثمانية وانكليزية وهندية، وحتى صدور قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ (الملغى)¹.

وكما هو معلوم فإن المحاسبة الحكومية أحد فروع المحاسبة التي تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار وذلك عن طريق توفير البيانات التحليلية اللازمة.

تقديم

هناك جوانب مختلفة في ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق تستحق البحث المستمر عنها للكشف عن معضلات ظاهرة وأخرى خفية تنتظم هذه الظاهرة، والتي تؤثر على تطور الاقتصاد العراقي والنسيج الاجتماعي ومكانة العراق عربياً وعالمياً، واجتراح الحلول المناسبة للتغلب على ما اسماه محاورنا بالآفة. وكمحاولات أولية لولوج هذا المجال لجأت إلى إجراء حوار مع أستاذ متخصص في المحاسبة ولسبب ما فضل عدم ذكر اسمه.

عرضت عليه الأسئلة ادناه فتفضل مشكوراً بالإجابة عليها، وقدّم لها الآتي:

¹ انظر وزارة المالية - دائرة المحاسبة - النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي - مراجعة ليلى شلال موسى العاني و د. حسن عبد المنعم الخطاب - ٢٠١٣.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

"قبل الاجابة على أسئلتكم اود ان ابين بان الفساد المالي والاداري في العراق لم يعد كظاهرة بل أصبح نظام وأفة مجتمعية تنخر في هيكل الدولة وجميع مفاصلها ومستوياتها الادارية والحزبية وان محاربة الفساد يعتبر واجبا وطنيا يتوجب على الجميع المساهمة في التصدي له ومحاربتة والقضاء عليه وذلك لان استمراره وعدم القضاء عليه ينعكس سلبا على الانتعاش الاقتصادي والتنمية الوطنية ونهب وتهريب الثروة الوطنية ويعرقل مسيرة التقدم والازدهار.

ان اصلاح وتطوير النظام المحاسبي والمراجعة وتطبيق معايير المحاسبة الدولية يمكن ان تكون احدى العوامل التي تساعد على الحد او القضاء على مشكلة الفساد في العراق.

فيما يلي اجابتي على الأسئلة المطروحة من قبلكم."

أتمنى أن تنهض الفرصة لمتابعة مناقشة موضوع الفساد، مثلما أتمنى أن يخوض أصحاب الاختصاص في دراسته وتقديم الحلول العملية للتخلص منه ومن آثاره المدمرة.

فاروق يونس*

23 تموز 2019

الأسئلة والإجابات

السؤال الاول: يقال إن النظام المحاسبي الحكومي العراقي يفصح فقط كيفية التصرف بالأموال، موارد نفقات، ويركز على رقابة الأموال بما لا يبرز مدى التقدم الذي أحرزته الدولة في برامجها التنموية، والذي يفصح مدى انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزتها المختلفة. كيف تعلقون على ذلك؟



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

الجواب الأول: هذا صحيح، لأن النظام المحاسبي الحكومي العراقي يتصف: بالمركزية في إعداد الحسابات الناجمة عن المصروفات والإيرادات والميزانية العامة، وتأخير تسجيلات القيود المحاسبية، وإعداد التقارير المالية النهائية الموحدة للدوائر المرتبطة بالميزانية العامة. وهو ما يزال بعيداً عن النظام المحاسبي الحكومي الحديث من حيث المبادئ والقواعد والأسس والاستخدام الصحيح لها في التطبيق العملي، ولا يتلاءم مع الهيكلية المالية والتغيرات البنوية الحالية للاقتصاد الوطني.

وكما هو معروف فإن وظيفة المحاسبة لا تقتصر فقط على التدقيق، وإنما تشمل أيضاً تقييم الأداء وإنتاج معلومات شفافة وصادقة وصحيحة في التقارير المالية (حساب النتيجة، أي الأرباح والخسائر، وكشف المركز المالي، أي الميزانية العمومية) والإفصاح عنها، وخاصة للشركات الإنتاجية العامة. وقد أكدت على ذلك معايير المحاسبة الحكومية الدولية، التي تستوجب الشفافية والإفصاح عن مؤشرات الأداء للدولة والمتمثلة في كيفية استخدام الموارد المحدودة مقابل نتائجها، حيث يتعين التركيز على جودة الأداء في الاجراءات، وبالتالي جودة المخرجات مع مراعات التكلفة.

السؤال الثاني: يرى البعض أن تطبيق أساس الاستحقاق وبشكل تدريجي قد يساهم في الحد من الفساد. أرجو إبداء رأيكم؟

الجواب الثاني: كما هو معروف لديكم فإن المحاسبة الحكومية تطبق مبدأ الأساس النقدي، الذي يعتبر الموجودات الثابتة مستهلكاً دفعة واحدة عند شرائها، باعتبار ذلك نفقات جارية وليست نفقات رأسمالية وتظهر كمصروف نهائي، بدلاً من معاملتها كأصول، ومن ثم إخضاعها لطريقة الإطفاء خلال فترة زمنية معينة تحدد بمدة العمر الانتاجي للأصل.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

وكذلك اعتماد الأساس النقدي في تسجيل المصروفات والإيرادات المتحققة، بدلاً من احتساب وإجراء التسويات اللازمة لها، وتطبيق أسلوب المستحقات والمدفوعات المقدمة لهذه المصروفات والإيرادات وفق الفترة الزمنية التي تخصها، وهذا ما يؤثر على الحسابات السنوية وإعداد البيانات المالية والإفصاح عنها وإظهارها بشكل غير حقيقي وصحيح، ومن ثم تأثير ذلك على نتائج وظائف الرقابة وتقييم الأداء، وإنتاج البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية لعملية اتخاذ قرارات سليمة، وخاصة في الشركات الانتاجية العامة.

السؤال الثالث: ما هو دور مهنة المحاسبة والمراجعة وأثرها في الحد من الفساد المالي والإداري، من حيث وظائف الرقابة وتقييم الأداء وإنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية؟

الجواب الثالث: يجب على المديرين والمحاسبين والمراجعين أن يتقيدوا بالسلوك الاخلاقي للمهنة وبمعايير قياسية ثابتة في المعالجات المحاسبية، وعدم فسح المجال للاجتهادات غير المبررة وخيارات البدائل التي تستخدم لأغراض الغش والتلاعب وتشويه صورة الحسابات وتضليلها، ومن ثم التأثير على إظهار النتائج بشكل غير واقعي وشفاف، وذلك لتحقيق أغراض معينة منها الفساد المالي والإداري.

إن الاعتماد على كفاءة المراجعين واختيارهم من خلال مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والسلوك المهني والمصدقية العالية في اكتشاف ممارسات المخالفات المحاسبية التي قد تحدث، له تأثير كبير على مكافحة الفساد المالي والإداري. وبذلك يتم التكامل في هذه المهمة بين أصحاب العلاقة. ويمكن الاستفادة بهذا الخصوص من دليل قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين، والمعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول والثاني، إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، باللغة العربية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

السؤال الرابع: ما هو دور البرامج الالكترونية في الحد من الفساد المالي؟

الجواب الرابع: إن إدخال البرنامج الإلكتروني يساعد على بناء نظم المعلومات المحاسبي والتكاليفي، التي تساعد على:

إنجاز العمليات والبيانات المحاسبية بالدقة وبسرعة، ورفع إنتاجية العمل، وبناء القدرات البشرية، وتكامل الوظائف والمعلومات في الشركات والوحدات الإدارية، وعلى جمع المعلومات و تخزينها وفق قاعدة بيانات مركزية متكاملة والاستفادة منها عند الحاجة، ومعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة لعملية اتخاذ قرارات، تمكّن الإدارة من التخطيط والإنجاز والرقابة الفعالة على أنشطتها والإفصاح عن المعلومات والبيانات بشكل دوري وشفاف وصادق للجهات المختصة داخلياً وخارجياً. وتساعد أيضاً على بناء نظام الرقابة الداخلية المعاصر.

كل هذه الأمور تؤكد على دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في الحد من ظاهرة الفساد المالي، حيث أن النظام الحالي يضم الكثير من الثغرات التي تسمح للفساد المالي بالتغلغل في عناصره (المدخلات، والمعالجة والمخرجات).

السؤال الخامس: يذكر البعض إن تعدد الطرق والمبادئ وأساليب المعالجة البديلة هي المسؤولة عن إيجاد البيئة الملائمة للغش والفساد، كيف تعلقون؟

الجواب الخامس: إن تعدد الأنظمة المحاسبية مع ضعف فاعليتها وكفاءتها في المؤسسات والشركات العراقية للقطاعين العام والخاص، وكذلك ضعف الأجهزة الإدارية لا يساعدان على بناء أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية لإنتاج البيانات الموحدة، والتي هي ضرورية على مستويات الاقتصاد الكلي والجزئي، وتساعد على برمجة التخطيط المركزي للميزانية العامة، واتخاذ القرارات على مستوى الوحدات، مما يعزز من وظيفة المحاسبة في عملية الرقابة والتقييم وإنتاج البيانات والمعلومات.



أوراق في المعرفة الاقتصادية

وبرأينا فإن توحيد الأنظمة المحاسبية مهمة ضرورية، ويتطلب ذلك إصلاح النظام المحاسبي وتوحيده وتحديد معايير تتكيف مع معايير المحاسبة الدولية ومع البيئة الاقتصادية الجديدة.

السؤال السادس: إذا كانت مهنة المحاسبة والمراجعة مسؤولة عن الحفاظ على الأموال، فكيف يظهر الفساد؟ وما هي أساليب الفساد مالياً وإدارياً، وما هي أساليب المعالجة؟

السؤال السادس: أساليب الفساد المالي والإداري كثيرة. بقدر تعلق الأمر بالفساد المالي والإداري الناتجة عن المحاسبة، فإنه قد ينشأ من:

ممارسة المخالفات المحاسبية، انتهاك القوانين والتشريعات والتعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية الداخلية والخارجية، ضعف ومرونة النظم القانونية والتشريعية، سوء تأدية الواجبات الوظيفية المهنية والأخلاقية للمحاسبين والمدققين وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة، عدم الإفصاح عن السياسات والطرق والبيانات المحاسبية بشكل سليم وشفاف وصادق، وغيرها.

يتم معالجة الفساد المالي عن طريق:

الالتزام بمفاهيم وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية والخارجية، ونظام حوافز مدروس للعاملين، واستخدام إجراءات وقائية لمنع حدوث المخالفات المحاسبية، وتفعيل دور أجهزة الرقابة والنزاهة، ونشر أخلاقيات الوظيفة بين العاملين على كافة المستويات الإدارية، تفعيل آليات الحوكمة للشركات، واستخدام آليات التكنولوجيا المعلوماتية في إنتاج المعلومات والبيانات المالية والإفصاح عنها بشفافية ومصداقية عاليتين، ومكافحة غسيل الأموال، وتطوير



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

معايير المحاسبة والمراجعة مستقيماً من المعايير المحاسبية الدولية كمرجع مهم لإصلاح وتطوير النظام المحاسبي في العراق.

(* خبير اقتصادي سابق في غرفة تجارة بغداد

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر 31/7/2019 .

<http://iraqieconomists.net/ar/>